إنقاذ
الأرواح
تغير
الحياة

المساعدة الغذائية العالمية في عام 2018

تفادي الأزمات الغذائية

ملخص

WFP
برنامج الأغذية
العالمي

مايو/أيار 2018

يشارك هذا البائع في أوميركوت في باكستان في برنامج التحويلات القائمة على النقد والمستندة إلى تكنولوجيا بلوك تشين

WFP/Alexandra Alden

الجوع والأزمات الغذائية والمساعدة الغذائية

ما برح الجوع المزمن يتزايد والأزمات الغذائية تتفشى وتشتد. ويركّز التقرير المعنون المساعدة الغذائية العالمية في عام 2018: تفادي الأزمات الغذائية[1] على هذه الأزمات ويبحث أسباب اندلاعها وما يحدد حجمها وكيفية تفاديها.

وتُشير المعارف الحالية إلى أن الأزمات الغذائية تنتج عن اجتماع أحداث قصيرة الأجل مثل النزاعات والكوارث الطبيعية، مع عاملين مؤثر طويلي الأجل هما الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، فإن تفادي الأزمات الغذائية يقتضي الاضطلاع بأعمال قصيرة الأجل وإجراء استثمارات طويلة الأجل. ولكن الأعمال والاستثمارات التي ينبغي إيلاؤها الأولوية في مختلف السياقات، وأسباب ذلك لم تتضح بدقة بعد.

والتقرير المذكور (المساعدة الغذائية العالمية في عام 2018) ويرمي إلى تقليص هذه الفجوة المعرفية من خلال إجراء تحليل رائد للروابط القائمة بين الأموال التي ينفقها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة على المساعدات الغذائية ومجموعة من العوامل الأخرى. وتحتل المساعدة الغذائية موقعاً فريداً عند نقطة التقاطع بين الأعمال الإنسانية القصيرة الأجل والأنشطة الطويلة الأجل الرامية إلى الحد من الجوع. وبالتالي، تشكل النفقات المتعلقة بالمساعدة الغذائية مقياساً مهماً يمكن أن ينظر من خلاله في مسببات الأزمات الغذائية والروادع التي تكبحها وفي حدة هذه الأزمات. وينطلق هذا التقرير من منظور أن تحسين فهم الأسباب الدافعة إلى تقديم المساعدة الغذائية سيؤدي إلى فهم أسباب وقوع الأزمات الغذائية بشكل أفضل. ومن شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى توسيع النطاق المتاح للعمل على تفاديها.

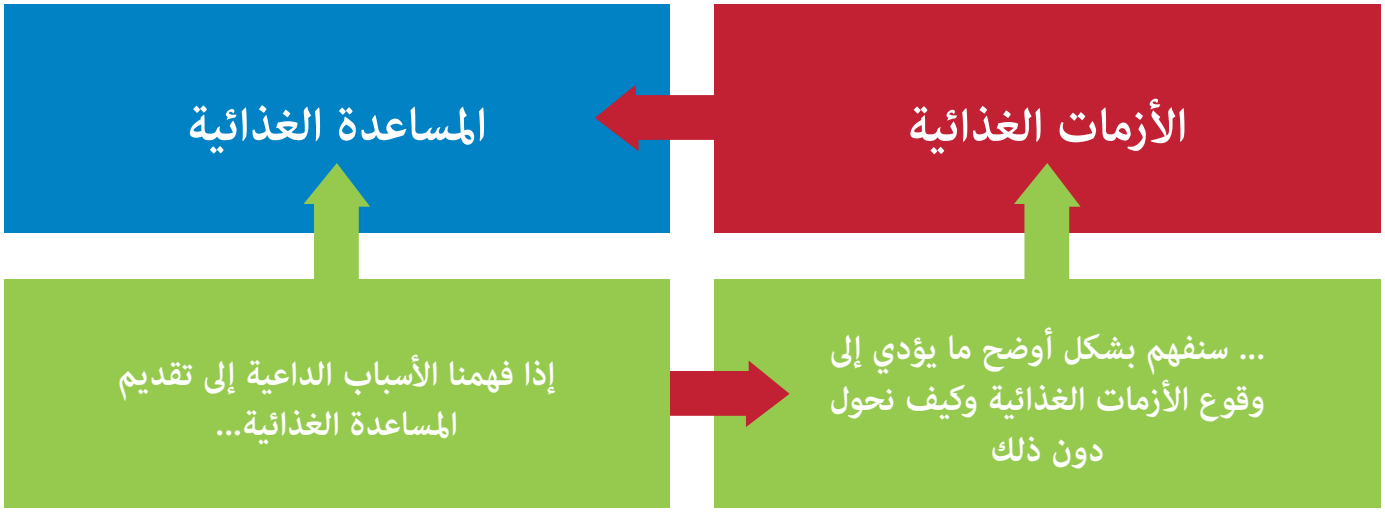

تحليل اندلاع الأزمات الغذائية وحجمها

تُحلَّل في مرحلتين مجموعة من البيانات التي تغطي 152 بلداً بين عامي 2009 و2015. وفي المرحلة الأولى، يُنظر في مدى احتمال وقوع أزمة غذائية في جميع البلدان البالغ عددها 152 بلدا؛ ويُعتبر وجود مساعدة غذائية يقدمها **البرنامج** مؤشراً على وقوع أزمة غذائية. والهدف من ذلك هو تحديد العوامل التي تؤثر على احتمال احتياج أحد البلدان إلى مساعدة غذائية من **البرنامج**، مما يلقي بدوره الضوء على أسباب اندلاع الأزمة الغذائية. وتركز المرحلة الثانية على حجم الأزمات الغذائية. وهي لا تشمل سوى البلدان التي تتلقى المساعدة الغذائية من **البرنامج** وعددها 77 بلدًا، ويرمي إلى تحديد العوامل التي تؤثر على حجم النفقات المتعلقة بالمساعدة الغذائية وبالتالي إبراز العناصر التي تحدد حجم الأزمة الغذائية الكامنة وراءها.

[1] يمكن الاطلاع على التقرير الرئيسي على الرابط التالي: http://www.wfp.org/content/global-report-food-crises-2018

نمذجة الأسباب والمحدّدات

ترى الاستراتيجية التجريبية للنمذجة أن الأسباب الجذرية التي تكمن وراء وقوع الأزمات الغذائية وتحدد حجمها تتمثل في ثلاث مشاكل نظمية تعتري النظم الغذائية وهي: 1) مشكلة "السنة السيئة" أو "موسم القحط"؛ 2) مشكلة "الشوط الأخير"؛ و3) مشكلة "السنة الجيدة". وما يحدد أيضاً وقوع هذه الأزمات وحجمها هو تحديات شاملة مرتبطة بظروف ونواتج تؤثر على الأداء العام للاقتصاد الوطني. والحجة المطروحة هي أن الأزمات الغذائية تندلع ثم تتفاقم عندما لا تعالج هذه المشاكل النظمية والتحديات الشاملة بالشكل المناسب. ومن جهة أخرى، يجوز تفادي الأزمات الغذائية أو الحد منها إذا تم التصدي لهذه المشاكل والتحديات بفعالية.

والبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تجسد تحديداً المشاكل النظمية والتحديات الشاملة غير منظمة (مثل أسعار المواد الغذائية) أو غير موثوقة (مثل البيانات المتعلقة بالعمالة) أو خاطئة (مثل البيانات المتعلقة بالمساواة في الدخل) أو بكل بساطة غير موجودة بالنسبة للعديد من البلدان (مثل البيانات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين). إلا أن عدداً من مجموعات البيانات يُظهر عشرة مقاييس مهمة للغاية. وترتبط ثلاثة منها – وهي الكوارث الطبيعية والسكان المشردون وتوافر الأغذية – بمشكلة السنة السيئة/موسم القحط. ويرتبط مقياس واحد – وهو الوصول إلى الأسواق والخدمات – بمشكلة الشوط الأخير ويرتبط مقياس آخر – وهو القدرة على استيعاب المواد الغذائية – بمشكلة السنة الجيدة. وهناك خمسة مقاييس شاملة – وهي متوسط الدخل الفردي والجوع المزمن والتعليم والاستقرار السياسي وحجم البلد.

الاستنتاجات

أسباب اندلاع الأزمات الغذائية

يزيد احتمال وقوع أزمة غذائية مع ارتفاع نسبة السكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية و/أو التشرد و/أو الجوع المزمن. وينخفض احتمال وقوعها كلما زاد توافر الأغذية وتحسنت القدرة على استيعاب المواد الغذائية وتعزّزت فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات.

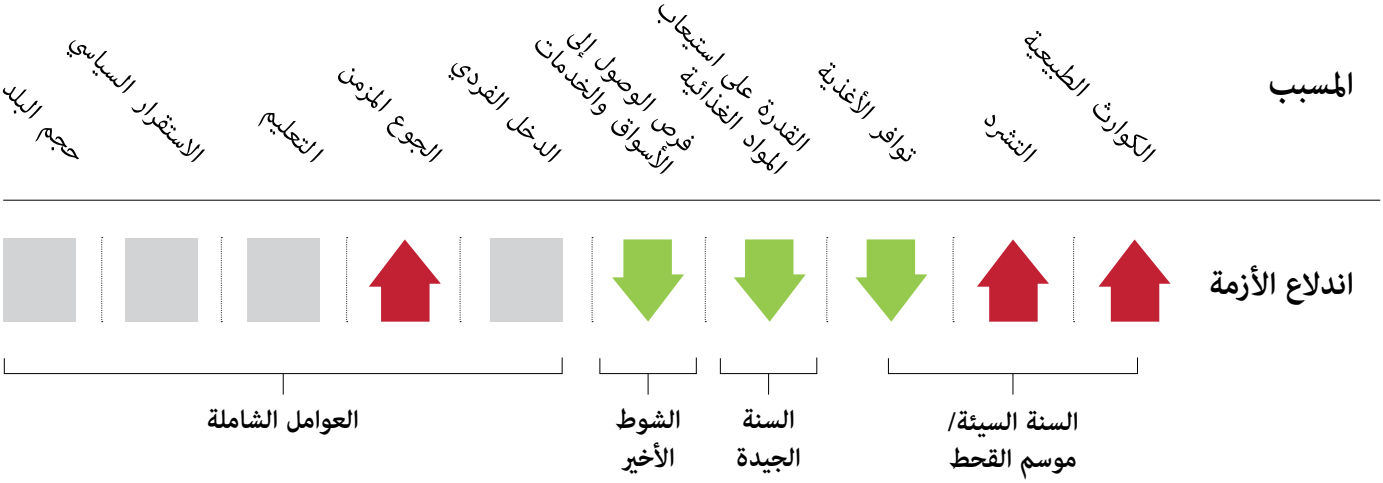

محدّدات حجم الأزمة

يزيد حجم الأزمة الغذائية مع ارتفاع نسبة السكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية والتشرد وبتدني القدرة على استيعاب المواد الغذائية. وكلما زاد مستوى الدخل وارتفع المستوى التعليمي وازداد الاستقرار السياسي، تقلص حجم الأزمة الغذائية. ولا يؤثر حجم البلد في اندلاع الأزمة الغذائية أو في حجمها.

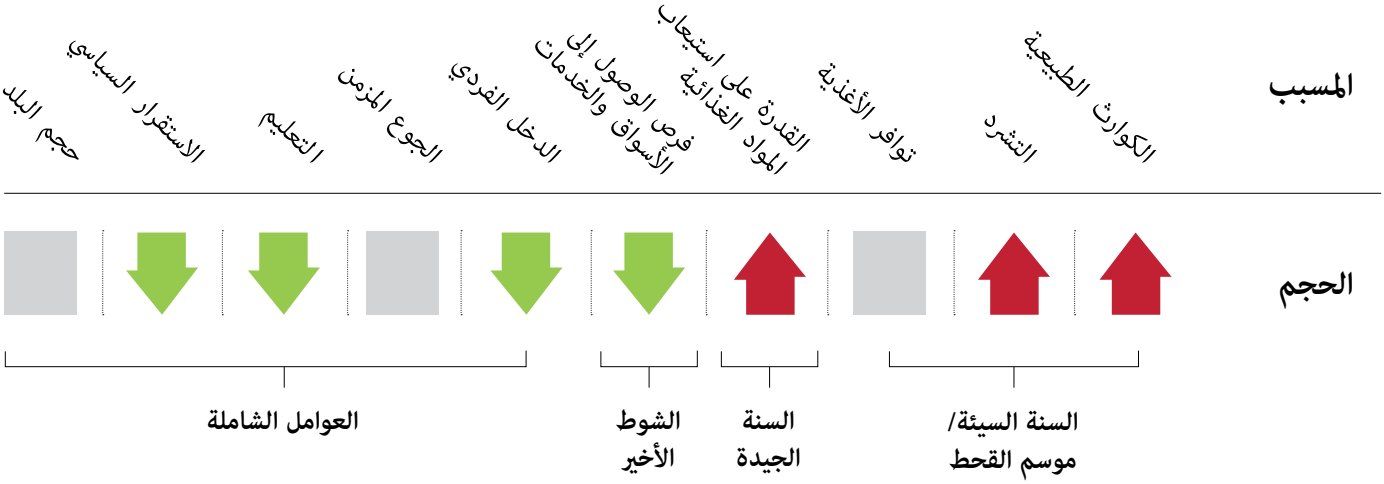

الآثار المقدرة والوفورات المحتملة

يَظهر انعدام الاستقرار السياسي والتشرد وانخفاض مستوى التعليم وقلة البنى التحتية كعوامل قوية للعناية لتوليد النفقات المتعلقة بالمساعدة الغذائية، وبالتالي أيضاً الأزمات الغذائية التي تعكسها هذه النفقات. ويؤدي التعرض للكوارث الطبيعية والضغط على النظم الغذائية إلى زيادة النفقات المتعلقة بالمساعدة الغذائية بنسبة تفوق حجم الأزمة. وأما تدني الدخول فيؤدي إلى زيادة النفقات المتعلقة بالمساعدة الغذائية ولكن بنسبة أقل من نسبة التدني في الدخول.

العوامل التي تفاقم الأزمة

زيادة بمقدار 1% في نسبة السكان **المشردين**
%16
841 مليار دولار أمريكي

زيادة بمقدار 1% في نسبة السكان المتأثرين **بالكوارث الطبيعية**
%2
115 مليار دولار أمريكي

زيادة نقطة واحدة في معدل نمو **القدرة على استيعاب المواد الغذائية**
%1.7
89 مليار دولار أمريكي

العوامل التي تخفف الأزمة

زيادة بمقدار نقطة واحدة في **مؤشر الاستقرار السياسي**
%55
2.94 مليار دولار أمريكي

سنة **تعليم** إضافية
%12
652 مليار دولار أمريكي

كيلومتر إضافي من **الطرق** لكل 1000 شخص
%8
435 مليار دولار أمريكي

زيادة بمقدار 1% في **الدخل الفردي**
%0.5
27 مليار دولار أمريكي

تبين الاستنتاجات أنه لو تم تحسين إدارة الصدمات في الأجل القصير سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتعزيز الاستثمار في الركائز الاجتماعية والاقتصادية للاقتصادات المعنية في الأجل الطويل لكان قد خُفض الإنفاق العام **للبرنامج** على المساعدة الغذائية في عام 2016 بمقدار 5.1 مليار دولار أمريكي. وهذا يعادل 96 في المائة تقريباً من المبلغ الذي أنفقه **البرنامج** فعلاً في هذا العام والذي يبلغ 5.3 مليار دولار أمريكي. كما أن الوفورات المحققة للبلد الواحد كانت ستصل إلى 56.7 مليون دولار أمريكي في المتوسط، مع حد أقصى قدره 562 مليون دولار أمريكي في جنوب السودان وحدّ أدنى قدره 400 63 دولار أمريكي في توغو.

لا يمكن المُبالغة في التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي والسلام. فتحسن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب النزاعات العنيفة، الذي وضعه البنك الدولي، ولو بمقدار نقطة واحدة، يمكن أن يخفف من حجم الأزمات الغذائية بمقدار النصف. واستناداً إلى نفقات عام 2016، يظهر أنه لو سجل اليمن تحسناً بمقدار نقطة واحدة في مؤشر البنك الدولي، فسينخفض إنفاق **البرنامج** السنوي على المساعدات الغذائية بما يساوي 205 ملايين دولار أمريكي خلال السنة. وفي الجمهورية العربية السورية، تؤدي زيادة المؤشر بمقدار نقطة واحدة **للبرنامج** إلى تحقيق وفورات قدرها 300 مليون دولار أمريكي. وعلى نحو مماثل، يمكن **للبرنامج** أن يحقق وفورات قدرها 85 مليون دولار أمريكي في الصومال.

ومع أن التحليل يتم على المستوى القطري، فإن التعرض لعوامل الخطر المحددة يختلف فيما يبدو باختلاف المناطق وفئات الدخل. فبين عامي 2013 و2015، كانت منطقة شرق أفريقيا ووسطها هي الأكثر عرضة تليها منطقة غرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكانت البلدان المنخفضة الدخل أكثر عرضة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي كانت أكثر عرضة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل. وتتجلى الوفورات الممكنة بنمط مماثل في المناطق وفئات الدخل.

العوائد المحققة من تلاقي العمل الإنساني والتنمية والسلام

يمكن لعوامل الخطر المهمة المحددة أن تصنَّف في إطار الأبعاد الثلاثة "لتلاقي العمل الإنساني والتنمية والسلام". وتتيح الاستنتاجات تقدير "العوائد" الممكن تحقيقها على صعيد المساعدة الغذائية بفضل العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولو عولجت عوامل الخطر المحددة بالشكل المناسب بين عامي 2009 و2016 لبلغت العوائد الإجمالية المقدرة على صعيد المساعدة الغذائية بفضل ربط المجالات المذكورة 32.4 مليار دولار أمريكي.

ويعني ذلك عوائد قدرها 4.04 مليار دولار أمريكي سنوياً في المتوسط، مما يوفر لكل بلد عائداً قدره 49.7 مليون دولار أمريكي. وتشكل عوائد السلام الجزء الأكبر من مجموع هذه العوائد – فتبلغ 2.33 مليار دولار أمريكي سنويا. ويبيّن ذلك حجم الأثر الكامن لتقلب الأوضاع السياسية على الأزمات الغذائية. أما عوائد التنمية والعمل الإنساني فهي أقل ولكنها مهمة أيضا. فيمكن أن ينتج عن التنمية عوائد قدرها 953 مليون دولار أمريكي سنويا، ويمكن أن تصل عوائد العمل الإنساني إلى 759 مليون دولار أمريكي سنويا.

العوائد المرتبطة بالمساعدة الغذائية: 2009-2016

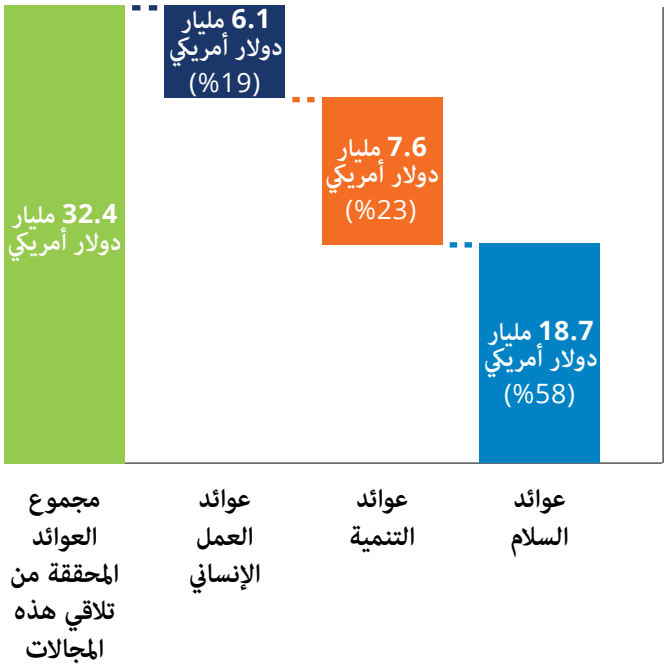

الأولويات فيما يخص الأعمال والاستثمارات

هناك أوجه تشابه واختلاف في الأولويات الواجب مراعاتها لتفادي اندلاع الأزمات الغذائية واحتوائها. ويقتضي كل عنصر من عناصر برنامج تفادي الأزمات إجراء أعمال واستثمارات قصيرة وطويلة الأجل بغية التصدي لآثار عوامل الخطر المحددة.

وترتبط الأولويات ارتباطاً وثيقاً بالبلدان المعنية كل على حدة، إلا أن هناك أنماطاً إقليمية ظاهرة. وتُعتبر التدابير الرامية إلى تحسين الاستقرار السياسي وفرص الوصول إلى الأسواق والخدمات وتحسين الدخل والتعليم مهمة في عدد من المناطق. وتُعتبر مواجهة المخاطر التي يطرحها تشرد السكان مهمة للغاية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي شرق أفريقيا ووسطها، حيث تطغى حالات الطوارئ المعقدة على المساعدة الغذائية. وتُعتبر التدابير المتخذة لمواجهة الجوع المزمن مهمة بوجه خاص في الجنوب الأفريقي؛ كما تُعتبر الاستثمارات الرامية إلى زيادة توافر الأغذية مهمة بوجه خاص في غرب أفريقيا. وتُشكل إدارة الكوارث الطبيعية ومواجهتها بفعالية أمراً مهماً خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وتختلف الأولويات أيضاً باختلاف فئات الدخل. فكلما زاد مستوى الدخل في البلد، زادت أهمية المبادرات المتخذة لتعزيز الاستقرار السياسي وإدارة الصدمات سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان. وكلما انخفض مستوى الدخل في البلد، اتُّخذت تدابير أكثر حسماً لمعالجة العوامل الهيكلية والمؤسسية الأساسية من قبيل فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات، والجوع المزمن، والتعليم، وهي عوامل تزيد أوجه الضعف على المستوى المجتمعي والأسري.

خلاصة

يؤكد العرض الرائد "لتحليل المساعدة الغذائية" الذي يورده تقرير المساعدة الغذائية العالمية في عام 2018 أن الأزمات الغذائية لديها أسباب ومسببات قصيرة وطويلة الأجل. وتتمثل الحجج الأساسية في أن وجود مساعدة غذائية عالمية يشير إلى وقوع أزمات غذائية. ويبين التحليل أن هذه الأزمات تنجم عن مجموعة متنوعة من الثغرات التي تعتري أداء القطاعات الغذائية والاقتصادات والنظم السياسية والاجتماعية الوطنية. ويُظهر التحليل أيضاً أن المساعدة الغذائية الدولية تكشف عن التحديات والفرص المطروحة في إطار تلاقي العمل الإنساني والتنمية والسلام. وكلما زاد مستوى المساعدة الغذائية الدولية، زادت التحديات المطروحة والفرص المتاحة في إطار تلاقي هذه المجالات. ويمكن بالتالي، وبحقن تفسير الأولويات المحددة للأنشطة والاستثمارات الرامية إلى تفادي الأزمات الغذائية علي أنها أولويات لإنتاج عوائد رئيسية والاستفادة من هذه العوائد في إطار تلاقي هذه المجالات.

بإمكان العديد من الأسر في أوميركوت في باكستان توفير الطعام لأطفالها بفضل تكنولوجيا بلوك تشين التي يعتمدها **البرنامج**، والتي تكفل تعزيز أمن وكفاءة التحويلات القائمة على النقد.

WFP/Farman Ali

برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70,
00148 Rome, Italy
رقم الهاتف: 65131 06 39+ wfp.org/ar
wfpinfo@wfp.org

أم تطعم أطفالها في مركز التوزيع في غودي ويريدا في دولو باد في الإقليم الصومالي من إثيوبيا.

WFP/Michael Tewelde